مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

المنهج التاريخي- المقارن: إرهاصات النشوء ومسارات التطور في الفكر اللساني

أ.م.د. حكيم سلمان السلطاني
جامعة الكوفة كلية التربية الأساسية

The Historical-Comparative Method: The Genesis and Evolutionary Trajectories in Linguistic Thought

Asst. Prof. Dr. Hakeem Salman Al-Sultani
University of Kufa, College of Basic Education
Hakeem.alsaltani@uokufa.edu.iq

الملخص:

يستعرض هذا البحث تطور **المنهج التاريخي – المقارن** في الفكر اللساني، بدءًا من جذوره في الدراسات الغربية، حيث ساهم رواد مثل **فريدريك شليجل، وليام جونز، فرانس بوب، وراموس كريستيان راسك** في تأسيسه، بينما عزز **غريم، شليشر، والنحاة الجدد** من صرامته المنهجية. ثم ينتقل البحث إلى **الإسهامات العربية**، متتبعًا الإرهاصات المبكرة عند **الخليل بن أحمد وابن حزم**، وصولًا إلى رواد **عصر النهضة** مثل **رفاعة الطهطاوي، جرجي زيدان، جبر ضومط، أنستاس الكرملي، ومرمرجي الدومينيكي**، مع تسليط الضوء على أطروحة الأخير حول **الجذور الثنائية** في اللغات السامية. يناقش البحث حدود وإمكانات هذا المنهج، متسائلًا عن مدى صرامته وفعاليته في تفسير التغيرات اللغوية، وما إذا كان التطور اللغوي يخضع لمنطق حتمي أو لتحولات أكثر تعقيدًا وتداخلاً.

المفاتيح: المنهج التاريخي– المقارن، فرانز بوب، النحاة الجدد، الطهطاوي، جرجي زيدان، الكرملي.

Summary

This study explores the development of the **historical-comparative method** in linguistic thought, beginning with its roots in Western studies, where pioneers such as **Friedrich Schlegel, William Jones, Franz Bopp, and Rasmus Kristian Rask** laid its foundations, while **Grimm, Schleicher, and the Neogrammarians** reinforced its methodological rigor. The research then examines **Arab contributions**, tracing early insights from **Al-Khalil ibn Ahmad and Ibn Hazm**, leading up to **modern Arab scholars** like **Rifa'a al-Tahtawi, Jurji Zaydan, Jibr Dumit, Anastas Al-Karmali, and Marmarji the Dominican**, with a particular focus on the latter's **binarism theory** in Semitic languages. The study critically evaluates the scope and limitations of this method, questioning its methodological precision and effectiveness in explaining linguistic

changes, and whether language evolution follows a deterministic trajectory or a more complex and interactive process.

Keywords: Historical-Comparative Method, Franz Bopp, Neogrammarians, Al-Tahtawi, Jurji Zaydan, Al-Karmali.

المقدمة

يُعدّ الفكر اللساني أحد الميادين المعرفية التي تكشف عن جدلية العلاقة بين اللغة والتاريخ، إذ لا تتشكل اللغات في عزلة عن محيطها، بل تتفاعل مع الزمن، فتنشأ وتتطور وفق أنساق معقدة من التأثير والتأثر. ومن هذا المنطلق، كان البحث في الأصول اللغوية، وعلاقات القرابة بين اللغات، وتفسير ظواهر التغير اللغوي، ضرورة معرفية تتجاوز حدود الوصف إلى مساءلة العلل العميقة التي تحكم نشأة اللغات وتحولاتها. وهنا برز المنهج التاريخي – المقارن بوصفه أحد أبرز الأدوات العلمية التي أتاحت إعادة بناء المسارات التطورية للغات، وربطها بسياقاتها الثقافية والاجتماعية.

غير أنّ البحث اللساني ليس مجرد استقراء للأنماط الصوتية والصرفية والنحوية بين اللغات، بل هو في جوهره محاولة لتفكيك البنية المعرفية للإنسان ذاته، إذ ترتبط اللغة ارتباطًا وثيقًا بإنتاج المعنى، وبالطرق التي يشكّل بها العقل البشري واقعه الإدراكي. لذا، فإن دراسة تطور المنهج التاريخي – المقارن لا يمكن أن تكون مجرد رصد لتغير المفاهيم عبر الزمن، بل هي كشف عن البنية التي تحكم علاقتنا باللغة، وعن التحولات الفكرية التي أعادت تشكيل فهمنا لظاهرة التغير اللغوي.

ينقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسين، يتناول الأول تطور المنهج التاريخي – المقارن عند الغرب، بدءًا من إرهاصاته الأولى في الفكر الأوروبي، مع فريدريك شليجل ووليام جونز وفرانس بوب، وامتدادًا إلى إسهامات الدانماركي راموس كريستيان راسك، وجاكوب غريم، وأوغست شليشر، وصولًا إلى النحاة الجدد الذين أحدثوا قطيعة مع التصورات التقليدية للدرس اللغوي، محاولين إخضاع الظواهر اللغوية لمنطق علمي صارم لا يقل دقة عن العلوم الطبيعية. أمّا القسم الثاني، فيرصد إسهامات العرب في المنهج التاريخي – المقارن، عبر تتبع إرهاصاته المبكرة في الفكر اللغوي العربي، وما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن حزم الأندلسي، وغيرهما من إشارات تعكس وعيًا بالعلاقات اللغوية. كما يسلط الضوء على جهود رواد عصر النهضة، مثل رفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان وجبر ضومط، الذين حاولوا إدماج المنهج المقارن في الفكر العربي الحديث، ثم أنستاس الكرملي ومرمرجي الدومينيكي، اللذين سعيا إلى إعادة قراءة أصول العربية،

الأول عبر ربطها بلغات سامية وهندو–أوروبية، والثاني من خلال أطروحة الجذور الثنائية في اللغات السامية.

إن هذا البحث لا يهدف إلى مجرّد التأريخ لتطور المنهج التاريخي – المقارن، بل يسعى إلى مساءلة حدوده وإمكاناته، وطرح إشكالات تتعلق بمدى صرامته المنهجية، وبإمكانية تعميم قوانينه على كل اللغات، ومدى قدرته على استيعاب تعقيدات التغير اللغوي. هل تخضع اللغات لتطور حتمي يمكن التنبؤ به، كما افترض شليشر؟ أم أن التحولات اللغوية تخضع لمنطق أكثر سيولة، كما يرى شميدت في نظرية الموجات؟ وهل يمكن للمنهج المقارن أن يقدّم تفسيرًا شاملًا لتغير اللغات، أم أنه يبقى أداة جزئية، تفسّر بعض الظواهر وتُغفل أخرى؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست مجرد تمرين نظري، بل هي جزء من فهمنا العميق لكيفية تشكّل الفكر البشري نفسه، إذ إن اللغة ليست فقط وسيلة تعبير، بل هي الإطار الذي تتشكل فيه أنماط التفكير والمعرفة، مما يجعل دراسة تطورها دراسةً للإنسان ذاته في صيرورته المعرفية والحضارية.

التمهيد: مفهوم المنهج التاريخي– المقارن

يُعدُّ المنهج أحد الركائز الأساسية للبحث العلمي، إذ يُمثِّل الأداة العقلية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته للظواهر بغية الوصول إلى الحقيقة. ويعود أصل الكلمة في اللغة العربية إلى الجذر (ن، ه، ج)، الذي يحمل معنى الطريق الواضح والمستقيم، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: ٤٨).

وقد أكَّد ابن منظور في لسان العرب أن ((المنهج هو الطريق المستقيم الذي يُتَّبع بوضوح))[١]، فيما أشار الزمخشري في أساس البلاغة إلى أن "النهج" هو السبيل البين الذي لا التباس فيه[٢].

أما اصطلاحًا، هو ((منهج من مناهج دراسة اللغة الذي يسعى لإيجاد الخصائص المشتركة بين لغتين من أرومة واحدة أو أكثر من ذلك من جهة أسس تشكيلها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، وصولا إلى ترسيس اللغة الأم))[٣]. وهو بهذا المعنى يُعبِّر عن الصرامة المنهجية التي تُميّز الفكر العلمي الحديث، إذ يُعدُّ المنهج أداة منهجية للتجريد العقلي والتحليل المنظم الذي يُتيح للباحث تفكيك الظواهر وإعادة تركيبها وفق أسس علمية متماسكة.

ومن بين المناهج التي أسهمت في تطور الفكر اللساني، يبرز المنهج التاريخي المقارن، الذي يُعَدُّ أحد أقدم المناهج العلمية في دراسة اللغات، وهو الأساس الذي نشأ عليه علم اللغة

التاريخي المقارن .وقد تعرَّض هذا المنهج لتطورات متلاحقة منذ بداياته، إذ اتّخذ شكلًا أكثر دقة مع تطور البحث اللساني في القرن التاسع عشر. فـ((إذا ما عمد الدارس من خلال جسّه لمراحل تطور اللغة المدروسة أو مفردة من مفردات تلك اللغة وموازنتها مع شقيقاتها الأخريات لمعرفة عمومية الحكم على تلك الفصيلة اللغوية المتطورة أو التأكد من وجه الاختلاف بين المادتين اللغويتين المقارنتين، لاستخلاص جملة من الأحكام اللغوية، فإن هذا الإجراء، إجراء تاريخي– مقارن، ومنهجه، المنهج التاريخي– المقارن))[٤].

إلى جانب المستويات اللغوية الأربعة، تُطبَّق المقارنة اللغوية في مجالات أكثر شمولًا، تشمل:

١. إعادة بناء اللغة الأم :(Reconstruction) وهو منهج يعتمد على تحليل الأنماط المشتركة بين اللغات الفرعية، بهدف استنتاج البنية الأصلية للغة الأم المفقودة، وفق فرضيات علمية يتم التحقق منها عبر المنهج التاريخي[٥].
٢. تصنيف اللغات إلى فصائل وأسر لغوية :إذ يستعمل هذا المنهج في تحديد العائلات اللغوية الكبرى، مثل اللغات الهندو–أوروبية، واللغات السامية، واللغات الطورانية، مما يُساعد في وضع خريطة تاريخية لتطور اللغات عبر العصور[٦].
٣. تحليل التأثيرات اللغوية بين اللغات المتجاورة :إذ يساعد المنهج المقارن في تتبع الاقتراضات اللغوية بين اللغات، وقياس مدى تأثير لغة معينة في أخرى نتيجة التفاعل الحضاري بين الشعوب[٧].

إذ يمثل المنهج المقارن أداة علمية رصينة لدراسة العلاقات بين اللغات التي تنتمي إلى أصل لغوي مشترك، إذ يقوم بتحليل الظواهر اللغوية على مختلف المستويات، بهدف الكشف عن القوانين التي تحكم تطورها عبر الزمن. وقد أسهم هذا المنهج في تطوير علم اللغة التاريخي، من خلال مقارنة اللغات وتحليل التغيرات التي طرأت عليها عبر مراحلها المختلفة، مما أدى إلى فهم أعمق لبنية اللغات وعلاقاتها التاريخية.

المبحث الأول: تطور المنهج التاريخي– المقارن عند الغرب

لقد بدأ التفكير في دراسة اللغات مقارنةً منذ عصر النهضة، إذ دفعت حركة الإصلاح الديني إلى الاهتمام باللغات السامية مثل العبرية والسريانية، مما أدَّى إلى محاولات مبكرة للبحث في أصول اللغات وعلاقاتها[٨]. غير أن هذه البحوث كانت محكومة بتصورات دينية ومثالية، إذ كان الاعتقاد السائد أن العبرية هي اللغة الأم للإنسانية[٩].

بيد أنه في القرن السابع عشر، بدأ الباحثون الأوروبيون في تجاوز التصورات التقليدية، إذ قدّم ليبنز نموذجًا أكثر تطورًا في تصنيف اللغات. فقد رفض فكرة أن العبرية هي الأصل الوحيد لكل اللغات، وأشار إلى إمكانية تصنيف اللغات وفق أنماط صوتية وصرفية مشتركة. كما بدأت في هذه الفترة محاولات لجمع البيانات اللغوية على نطاق واسع، إذ دعا ليبنز إلى إعداد قواعد ومعاجم للغات العالم، ووضع أبجدية موحدة تتيح نقل الكتابات غير اللاتينية إلى الحروف الرومانية. وقد أثمرت هذه الدعوات لاحقًا في القرن الثامن عشر، حين نُشرت قوائم كلمات مقارنة لأكثر من ٢٠٠ لغة، مما مهد الطريق لظهور علم اللغة المقارن كنظام منهجي في القرن التاسع عشر(١٠).

وقد مثّل القرن التاسع عشر نقطة تحول حاسمة في دراسة اللغات، إذ انتقل البحث اللغوي من التأملات الفلسفية والافتراضات غير المنهجية إلى دراسة علمية قائمة على المقارنة والتحليل التاريخي. وقد أظهرت الدراسات الصرفية أثرا جوهريًا في هذا التحول، إذ أصبحت "التركيبات الداخلية" للغات – أي أنظمتها التصريفية والاشتقاقية – المفتاح الرئيس لفهم العلاقات الوراثية بين اللغات.

ويعد **فريدريك شليجل** من أوائل الداعين إلى **تحليل النحو المقارن**، إذ نشر في عام **1808م** كتابه (*عن اللغة والمعرفة عند الهنود*). وقد كان هذا الكتاب من أوائل الدراسات التي دعت بشكل واضح إلى ضرورة مقارنة القواعد النحوية للغات المختلفة، بغية الكشف عن تطوراتها وعلاقاتها التاريخية(١١).

كان اكتشاف **اللغة السنسكريتية** منعطفًا حاسمًا في تاريخ الدراسات اللغوية، وقد برز هذا الاكتشاف بوضوح على يد **وليام جونز (William Jones)** ، القاضي في كالكوتا، عام **1786**، عندما أعلن أمام **الجمعية الآسيوية في البنغال** عن الأهمية البالغة لهذه اللغة في فهم العلاقة بين اللغات الأوروبية(١٢).

صرّح جونز بأن **السنسكريتية** تمتلك بنية لغوية أكثر كمالًا من الإغريقية وأكثر غنىً من اللاتينية، ومع ذلك، فهي ترتبط بهما ارتباطًا وثيقًا سواء من حيث **جذور الأفعال** أو **الصيغ النحوية** . وقد أدى هذا الإدراك إلى خلاصة مهمة وهي ((أن اللغة السنسكريتية مهما كان قدمها بنية رائعة أكمل من الإغريقية وأغنى من اللاتينية، وهي تنم عن ثقافة أرقى من ثقافة هاتين اللغتين، لكنها مع ذلك تتصل بهما بصلة وثيقة من القرابة سواء من ناحية جذور الأفعال أم من ناحية الصيغ النحوية حتى لا يمكننا أن نغزو هذه القرابة إلى مجرد

الصدفة. ولا يسع أي لغوي بعد تصفحه هذه اللغات الثلاث إلا أن يعترف بأنها تتفرع من أصل مشترك زال من الوجود))[١٣].

ويعد **فرانس بوب (١٧٩١–١٨٦٧م)** المؤسس الأول للنحو المقارن، إذ أصدر عام **1816م** دراسته حول التصريف في اللغة **السنسكريتية** بمقارنتها مع اللغات الهندية الأوروبية الأخرى. وكانت هذه الدراسة بمثابة لحظة **انعطاف معرفي**، لأنها لم تكتفِ بالإشارة إلى التشابه بين اللغات، بل وضعت هذا التشابه في سياق منهجي قابل للتحليل والمقارنة[١٤].

وعلى الرغم من أن عالم اللغة البريطاني **وليام جونز(W. Jones)** أشار في القرن الثامن عشر إلى **علاقات القرابة بين اللغات الهندية الأوروبية**، فإن بوب هو من أسس هذا المجال بوصفه **علماً مستقلاً له قواعده المنهجية**، إذ رأى أن هذه العلاقات لا يمكن فهمها إلا ضمن إطار تاريخي مقارن[١٥].

وقد ظهر في نفس الفترة تقريبًا العالم الدانماركي **راموس كريستيان راسك Ramus) (Kristian Rask 1787–1832م)**، الذي اشتغل على التحليل المقارن للغات، ولكنه لم يحظَ بنفس الشهرة التي نالها بوب، وعلى الرغم من أنه سبق الأخير في تطبيق المقارنة التاريخية. فقد كان راسك من أوائل من ألحّوا على ضرورة **التفسير التاريخي** للغات، مما جعله يُعد عند الكثيرين مؤسس الدراسات اللسانية التاريخية **(Diachronic Linguistics)**.[١٦]

كان راسك هو أول من وضع منهجًا نظاميًا لمقارنة التغيرات الصوتية، إذ أشار إلى إمكانية التنبؤ بتغيرات معينة بين اللغات، مما مهّد الطريق لاكتشاف قانون غريم، الذي يشرح التحولات الصوتية بين اللغات الجرمانية وغيرها من اللغات الهندو–أوروبية[١٧]. فقد لاحظ جاكوب غريم أن هناك تغيرات صوتية منتظمة تربط بين الصوامت في اللغات الجرمانية واللغات الأخرى، مما مكّنه من إعادة بناء تاريخي أكثر دقة للغات الهندو–أوروبية.

وقد نشر **غريم** في عام **1819م** الجزء الأول من كتابه *"النحو الألماني"*.وقد تميز عمله بتقسيمه المراحل التاريخية للغة الألمانية، كما أنه في عام **1822م** قام بإضافة تعديلات هامة حول **تغير الأصوات في اللغات الجرمانية**، إذ استنتج مجموعة من القوانين الصوتية التي أصبحت تُعرف لاحقًا باسم **"قوانين غريم"**[١٨].

وعُدّ "قانون غريم "حجر الأساس في اللسانيات التاريخية، مع أنه لم يكن دقيقًا تمامًا، مما دفع الباحث فيرنر (Karl Verner) لاحقًا إلى تصحيحه بما يُعرف بـ "قانون فيرنر *Verner,*) " *1875*). وأوضح ((أن عددا كبيرا من الاستثناءات الواضحة في التحول الصوتي في المجموعة

الجرمانية كما صاغها جريم، يمكن أن تفسر بشكل نظامي بالرجوع إلى موقع النبر في الكلمة في المراحل المبكرة للأسرة الهندو أوروبية))[١٩].

وقد برز أوغست شليشر بوصفه أحد أكثر الشخصيات تأثيرًا في علم اللغة التاريخي والمقارن، إذ قاد تحولًا نوعيًا في دراسة اللغات من خلال استلهامه من العلوم الطبيعية والفلسفة الهيغلية. لم تكن أعماله مجرد تجميع لمعارف عصره، بل كانت محاولة لوضع إطار نظري متكامل يفسر تطور اللغات وفق نموذج منهجي صارم، وهو ما جعله أحد المؤسسين الفعليين لفكرة الأسر اللغوية وسلالاتها.

لم يكن اكتشاف العلاقات الوراثية بين اللغات وليد أفكار شليشر، بل كان ثمرة جهود مبكرة في القرن التاسع عشر، إذ تم التأكيد على أن اللغات ليست كيانات منفصلة، بل تنتمي إلى مجموعات نشأت عن أسلاف مشتركة لم تعد موجودة. غير أن إسهام شليشر الأساسي كان في تطوير منهج تصنيفي أكثر دقة، يقوم على **نظرية شجرة النسب** [٢٠].

ما يميز رؤية شليشر هو وصفه اللغة كيانًا طبيعيًا يخضع لمراحل **النشوء، النضج، ثم التدهور**، تمامًا مثل الكائنات الحية. وقد تبنى هذه النظرة استنادًا إلى فكر داروين التطوري، إذ اعتقد أن اللغات تمر عبر مراحل تطورية مستقلة عن وعي المتكلمين بها، وأن البقاء للأقوى لا ينطبق فقط على الأنواع البيولوجية، بل على اللغات أيضًا.[٢١]

لم تمر نظرية شلايشر دون اعتراضات، فقد رأى **يوهان شميدت (Johannes Schmidt) (1843–1901م)** أن اللغات لا تنقسم بالضرورة بشكل حاد كما تفترض **شجرة النسب**، بل إن **الابتكارات اللغوية تنتشر تدريجيًا على شكل موجات**، وليس في صورة انقسامات فجائية. وقد أصبحت هذه الفكرة تعرف باسم "**نظرية الموجات(Wave Theory)** "، التي تفترض أن اللغات تتطور بشكل أكثر تعقيدًا مما تصوره نموذج شلايشر[٢٢].

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، شهد علم اللغة نقلة نوعية مع ظهور **النحاة الجدد** (*Junggrammatiker*)، الذين سعوا إلى إعادة تعريف المنهج التاريخي والمقارن وفقًا لمعايير علمية صارمة. كان هدفهم الأساسي هو تحويل علم اللغة إلى نظام دقيق يشابه العلوم الطبيعية، متأثرين بالاتجاهات التي سادت في الفيزياء والجيولوجيا[٢٣].

وقد أثارت مقاربتهم نقاشات حادة، إذ قدموا رؤية كانت بمثابة تحدٍ للمنظورات السابقة، مما أدى إلى ردود فعل متنوعة، بعضها أيدها بحماس، وبعضها رفضها بشكل قاطع. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن النحاة الجدد قد شكّلوا الأساس لكثير من الدراسات اللغوية التي تلتهم، لدرجة أنه

يمكن القول إن "**كلنا اليوم نحاة جدد**"، بمعنى أن الكثير من المبادئ التي طرحوها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البحث اللغوي الحديث.

كان من بين أعظم إنجازات النحاة الجدد إرساؤهم لمفهوم **اطراد التغير الصوتي**، الذي ينص على أن الأصوات في لغة معينة تتغير وفق قوانين ثابتة لا تعرف الاستثناء، طالما أن الظروف البيئية والتاريخية متشابهة. وقد تم التعبير عن هذه الفكرة بشكل رسمي في عام ١٨٧٨ عندما نشر كل من **أوستهوف** (*Osthoff*) و**بروجمان** (*Brugmann*) مقالة تأسيسية أعلنوا فيها أن ((لا استثناء للقوانين الصوتية بل هي منتظمة انتظاما مطلقا وتتصرف بلا تبصر مثلها مثل قوانين الطبيعة))[٢٤].

كان لهذه الفكرة تأثير عميق، إذ إنها أكدت أن اللغات لا تتغير بشكل عشوائي، بل وفق أنماط منتظمة يمكن تحليلها واستنتاجها. وقد أدرك النحاة الجدد أن صحة علم اللغة التاريخي تعتمد على افتراض هذه الاطرادات، لأن أي تغير لغوي غير منتظم أو غير قابل للتفسير سيؤدي إلى زعزعة الأساس الذي تقوم عليه الدراسات المقارنة.

إن علماء مثل **راسك** و**بوب** كانوا قد لاحظوا وجود أنماط صوتية متكررة في التغيرات اللغوية، بيد أنهم اعترفوا بوجود استثناءات عديدة لهذه القوانين. ولكن النحاة الجدد رفضوا فكرة "الاستثناءات" بوصفها مجرد تعبير عن نقص الفهم المنهجي، ورأوا أن كل استثناء يمكن تفسيره إذا تمت دراسته بشكل دقيق[٢٥].

مثال ذلك هو **قانون فرنر** (*Verner's Law*)، إذ تمكن من تفسير حالات كانت تُعتبر استثناءات لقانون غريم، موضحًا أن موضع النبر في الكلمات الهندو–أوروبية هو العامل الذي تسبب في تغيرات صوتية معينة في اللغات الجرمانية. هذه الاكتشافات عززت من مكانة النحاة الجدد، إذ أظهرت أن ما كان يُعتقد أنه "شذوذ" في التغير اللغوي يمكن في الواقع تفسيره وفق قوانين ثابتة.[٢٦]

تمامًا كما استلهم **شليشر** أفكاره من علم الأحياء، نظر النحاة الجدد إلى العلوم الفيزيائية والجيولوجية كنماذج تحتذى في دراسة اللغة. فقد كانوا يؤمنون بأن ((ما نرصده من تحولات صوتية في التاريخ اللغوي المستند الى الوثائق يصدر حسب قوانين محددة لا تتحمل أي استثناء، إلا تبعا لقوانين أخرى))[٢٧].

وربما كان أكثر تعبيرا عن هذه الرؤية هو مقولة **أوستهوف** بأن **القوانين الصوتية تعمل وفق الضرورة العمياء، دون تدخل المتحدثين**[٢٨]. هذا التصور، الذي يفترض أن اللغة تتغير كما

تتغير الظواهر الطبيعية، أثار اعتراضات لاحقة، خصوصًا في القرن العشرين عندما أصبحت اللغة تُفهم على أنها ظاهرة اجتماعية أكثر من كونها عملية ميكانيكية.

وعلى الرغم من نجاح النحاة الجدد، وجهت بعض الانتقادات إليهم، خصوصًا فيما يتعلق **بتجاهلهم للعوامل الاجتماعية في التغير اللغوي** .فقد عدوا أن اللغة تتغير وفق قوانين صوتية مجردة، متجاهلين التأثيرات الاجتماعية والثقافية التي تبرز أثرا رئيسًا في تشكل اللهجات وتطور اللغات.

وقد أشار مختصو **علم اللهجات** إلى أن النحاة الجدد قد بالغوا في التأكيد على **اطراد القوانين الصوتية**، إذ إن التغيرات اللغوية لا تحدث بنفس الطريقة في كل الظروف. فهناك عوامل مثل الاحتكاك بين اللهجات، والطبقية الاجتماعية، والتأثيرات الثقافية، قد تؤدي إلى تباين في تطور اللغة داخل المجتمع نفسه.

وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حولهم، فإن النحاة الجدد قد تركوا بصمة دائمة في علم اللغة، إذ وضعوا الأساس لدراسة **التغير الصوتي بشكل علمي ومنهجي**، مما جعل دراسات علم اللغة التاريخي أكثر دقة وتماسكًا. مما جدا بفردیناند دي سوسير الإشادة بإسهامات النحاة الجدد، معتبرًا أنهم أحدثوا تحولًا جوهريًا في الدراسات اللغوية، إذ تجاوزوا حدود المنهج المقارن التقليدي، ونقلوا البحث اللغوي إلى أفق تاريخي أكثر شمولًا. وقد عبر عن تقديره العميق لهم بقوله: ((وقد كان لهؤلاء الفضل في إحلالهم نتائج منهج المقارنة كلها محلها من المنظور التاريخي، وبالتالي في ربط حلقات سلسلة الأحداث اللغوية حسب نسقها الطبيعي، وبفضلهم لم يعد الناس يعتبرون اللغة جهازًا يتطور من تلقاء نفسه، وصاروا يرون فيها نتاجًا من نتاجات الفكر الجماعي للمجموعات اللغوية، وأدركوا تبعًا لذلك وفي نفس الوقت ما في الأفكار التي يقوم عليها فقه اللغة والنحو المقارن من خطأ وقصور))[٢٩]، بهذه الرؤية، يضع دي سوسير النحاة الجدد في موضع الريادة، إذ لم يكن تأثيرهم مجرد تعديلات جزئية على منهج البحث اللغوي، بل شكّلوا نقطة انعطاف أساسية نقلت الدراسات اللغوية من كونها دراسات مقارنة تستند إلى العلاقات الشكلية بين اللغات، إلى رؤية تاريخية تعيد قراءة اللغة في سياقها الاجتماعي والفكري، بوصفها كيانًا ينبثق من التفاعل الجماعي، لا مجرد نظام مغلق تحكمه قوانين داخلية صرفة.

في النهاية، يمكن القول إن النحاة الجدد، مع تطرف بعض آرائهم، بيد أنهم أدخلوا **صرامة منهجية** جعلت علم اللغة أقرب إلى العلوم الدقيقة، وهو ما ساعد في ترسيخ مكانته كحقل أكاديمي

مستقل يعتمد على **التحليل المنطقي والقوانين الصارمة**، بدلاً من مجرد التأملات الفلسفية أو الافتراضات غير المنهجية.

المبحث الثاني/ إسهامات العرب في الاتجاه التاريخي– المقارن:

أولا: الاتجاه التاريخي– المقارن: إرهاصات مبكرة

إن **المنهج المقارن** لم يكن معروفًا عند العرب بوصفه مصطلحًا علميًا، بيد أن العديد من الدراسات اللغوية التراثية تضمنت **مقاربات لغوية مقارنة** بين العربية واللغات الأخرى، لا سيما اللغات السامية. وقد عكست هذه الدراسات وعيًا بالعلاقات اللغوية، مما يثبت أن اللغويين العرب كانوا على دراية بالتشابهات اللغوية بين العربية وغيرها من اللغات السامية، حتى وإن لم يطوروا منهجًا مقارنًا بالمعنى الحديث.

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥هـ) من أوائل من أشاروا إلى التشابه بين العربية والكنعانية، إذ لاحظ أن لغة الكنعانيين تضارع العربية في بنيتها الصوتية والدلالية، إذ يقول: ((وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية))[٣٠]، وهذا يؤكد أن الوعي بالمشتركات اللغوية بين العربية واللغات السامية لم يكن أمرًا مستحدثًا، بل كان جزءًا من المعرفة اللغوية المتراكمة لدى علماء العرب.

أمّا أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤هـ)، فقد كان على دراية باللغة السريانية، ولفت الانتباه إلى إحدى خصائصها الصوتية البارزة، وهي أداة التعريف المتمثلة في الفتحة الطويلة التي تلحق أواخر الكلمات، ما يعكس وعياً بنيوياً في دراسة الاختلافات بين اللغات السامية.[٣١]

وعلى مستوى أكثر تطورًا، نجد أن ابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٦هـ) قد أدرك العلاقة العميقة بين العربية والعبرية والسريانية، معتبرًا أن اختلاف هذه اللغات ليس سوى نتاج طبيعي لتحولات صوتية وصرفية ناجمة عن الزمن، والجغرافيا، والتفاعل الثقافي بين الشعوب. إذ يقول: ((من تدبر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها، إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل))[٣٢]. وهذه الرؤية تعكس مقاربة تاريخية للنشوء اللغوي، إذ يرى ابن حزم أن اللغات السامية ليست كيانات مستقلة، بل امتدادات متفرعة من أصل لغوي مشترك.

أمّا الإمام السهيلي (المتوفى سنة ٥٨١هـ)، فقد لاحظ التقارب بين العربية والسريانية، مشيرًا إلى التشابهات الصوتية والدلالية بين اللغتين، إذ يقول: ((كثيرًا ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي، أو يقاربه في اللفظ))[٣٣]. ويكشف هذا التصريح عن إدراك متقدم للصلات الصوتية

والدلالية بين اللغات السامية، ما يشير إلى أن علماء اللغة العرب لم ينظروا إلى لغتهم بوصفها كيانًا منفصلًا، بل ضمن شبكة لغوية متداخلة.

ويُعَدّ أبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة ٧٥٤هـ) من أوائل من تناول العلاقة بين العربية واللغة الحبشية بدراسة معمقة، بل خصص لها مؤلفًا مستقلًا بعنوان جلاء الغبش عن لسان الحبش . وفيه أشار إلى أن اللغة الحبشية تشترك مع العربية في العديد من الخصائص اللغوية[٣٤]، وقد أكد أبو حيان أن هذه التشابهات ليست مجرد مصادفات صوتية، بل تعكس علاقات تطورية بين اللغتين، ما يجعل اللغة الحبشية جزءًا من الفضاء السامي الأوسع.

تكشف هذه الشهادات عن وعي لغوي عميق لدى علماء العرب، إذ لم يكتفوا بوصف العربية بوصفها كيانًا مستقلًا، بل سعوا إلى استكشاف جذورها المشتركة مع اللغات السامية الأخرى. كما أن مقارباتهم لم تقتصر على الملاحظة السطحية، بل تضمنت تحليلات صوتية وصرفية ونحوية متقدمة، ما يجعل جهودهم في مقارنة اللغات السامية سابقةً بقرون على الدراسات الغربية الحديثة في هذا المجال.

كذلك نجد منذ القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) محاولات مقارنة رائدة، قام بها لغويون متخصصون، معظمهم من اليهود الذين نشطوا في المغرب والأندلس، ودونوا أبحاثهم باللغة العربية.

تجسّدت هذه الدراسات في أعمال عدة، من أبرزها كتاب الموازنة بين اللغة العبرية والعربية لمؤلفه ابن بارون، وأعمال جودة بن قريش، إلى جانب دراسات أخرى أقل شهرة قام بها أبو يوسف القرقساني، وداود بن إبراهيم، ودوناس بن تميم. وعلى الرغم من تفاوت القيمة العلمية لهذه الأعمال، فإنها تكشف عن وعي مبكر بالروابط اللغوية بين العربية والعبرية والآرامية.[٣٥]

تكشف هذه الإسهامات عن ريادة العلماء العرب واليهود في مجال الدراسات اللغوية المقارنة، إذ سبقوا بكثير علماء الغرب الذين يُنسب إليهم تأسيس هذا الحقل. فمن خلال تحليل ابن بارون وجودة بن قريش، يتضح أن المقاربة التاريخية والمقارنة بين اللغات لم تكن غائبة عن الفكر اللغوي العربي، بل كانت حاضرة منذ العصور الوسطى، مسهمة في تشكيل فهم أعمق للعلاقات بين اللغات السامية.

وبذلك، فإن الملاحظات اللغوية التي قدمها العلماء العرب الأوائل تُعدّ إرهاصًا مبكرًا للدراسات المقارنة، إذ مهدت الطريق لظهور علم اللغة التاريخي والمقارن في العصر الحديث، مع أنها لم تكن منهجية بشكل كامل كما هو الحال في الأبحاث اللسانية المعاصرة.

ثانيا: الاتجاه التاريخي– المقارن في عصر النهضة

إنّ انبثاق المنهج التاريخي– المقارن في الكتابات اللغوية العربية خلال عصر النهضة يكشف عن تحولات فكرية عميقة في تصور الباحثين العرب لطبيعة اللغة وأصولها، ويمثل امتدادًا لمحاولات فهم أوجه التشابه والاختلاف بين اللغات من منظور أكثر منهجية. لقد تركزت هذه الجهود حول قضايا جوهرية مثل طبيعة اللغة، وأصلها، والعلاقات الصوتية والصرفية والتركيبية التي تربط بين مختلف اللغات، مما أتاح للنهضويين العرب إعادة تشكيل رؤيتهم للغة ضمن سياق أوسع من المقارنة والتحليل(٣٦).

في هذا السياق، يُعدّ رفاعة الطهطاوي من أوائل المفكرين الذين اطلعوا على أسس المنهج التاريخي – المقارن وتأثروا به، وهو ما يُعزى إلى احتكاكه المباشر بكبار علماء المقارنة في عصره، ومن أبرزهم سلفستر دو ساسي .غير أنّ تحليل مقارناته اللغوية بين العربية والفرنسية يكشف عن طابعها العام وغير المنهجي، إذ انحصرت في قضايا مثل أقسام الكلام، العروض، القافية، والمحسنات البديعية، دون أن ترقى إلى دراسة علمية عميقة في صلات القرابة اللغوية بين اللغتين، وهو ما دفع مصطفى غلفان إلى وصفها بأنها كانت "عفوية وتلقائية" أكثر من كونها محاولات علمية منهجية(٣٧).

من الناحية اللسانية، لا يمكن عد الطهطاوي ممثلًا أصيلًا للمنهج التاريخي – المقارن بالمعنى الدقيق، إذ لم تكن غايته البحث في الأصول المشتركة بين اللغتين العربية والفرنسية، بقدر ما كان يسعى إلى تسهيل تعلم اللغة الفرنسية ومقارنتها بالعربية لتوضيح الفروق الجوهرية بينهما. إنّ هذه المقارنات، وإن بدت للوهلة الأولى ذات طابع تاريخي – مقارن، إلا أنها لم تتجاوز كونها وسائل أولية مهدت أمامه الطريق للانشغال بقضية أخرى أكثر جوهرية في مشروعه الفكري، وهي تيسير تعليم العربية وعلومها .ويمكن الاستدلال على هذا التوجه من خلال كتابه التحفة المكتبية، الذي ألّفه بعد انتهائه من كتابه تخليص الإبريز في تلخيص باريس، إذ أدرج معظم مقارناته اللغوية في الأخير، قبل أن ينقل اهتمامه إلى قضايا أكثر صلة بتطوير تعليم اللغة العربية(٣٨).

إنّ قراءة الطهطاوي من هذا المنظور تكشف عن بعد براغماتي في مشروعه، إذ لم يكن معنيًا بالمقارنة من أجل المقارنة، بل كان يستثمرها بوصفها أداة لفهم اللغات في ضوء مقاصد تعليمية ومعرفية أوسع. وهذا ما يجعل تجربته علامة مبكرة على إدراك أهمية الدراسات المقارنة، حتى وإن لم تكن مؤطرة ضمن النموذج الصارم للمنهج التاريخي – المقارن كما تطور لاحقًا في الدراسات الغربية.

إنّ أثر المنهج التاريخي – المقارن في الفكر اللغوي لرفاعة الطهطاوي يتجلّى بوضوح في محاولاته لتصحيح بعض التصورات اللغوية السائدة في عصره، خصوصًا تلك التي كانت مستشرية بين علماء الأزهر، إذ كان الاعتقاد السائد آنذاك أنّ **اللغة الفرنسية، بوصفها لغة أعجمية، تفتقر إلى الفصاحة والبلاغة، بل إنها خلو من القواعد الصرفية والنحوية المنظمة** .لقد تصدى الطهطاوي لهذا الوهم الذي كرسته العزلة الثقافية، وسعى إلى تفكيكه عبر المقارنة بين العربية والفرنسية، مؤكدًا أنّ لكل لغة نظامها الداخلي المستقل، وقواعدها الخاصة التي تحكم نحوها وصرفها وبيانها(٣٩).

إنّ التمييز الذي أقامه الطهطاوي بين اللغات لم يكن مجرد تصنيف لغوي، بل كان تأسيسًا لرؤية معرفية جديدة تدعو إلى تجاوز المركزية اللغوية العربية والانفتاح على تعددية النظم اللغوية. من هذا المنطلق، لا يمكن الحكم على لغة استنادًا إلى معايير لغة أخرى، نظرًا للاختلافات الجوهرية بينها في البنية والوظيفة. بهذا المعنى، لم تكن مقارناته مجرد تمرينات لغوية، بل مثلت **نقدًا فلسفيًا للموقف الأحادي الذي يحكم اللغة العربية بمعايير التفوق الحصري**، وسعيًا إلى إدماجها في حوار لغوي أوسع.

على مستوى آخر، امتدت مقارناته إلى دراسة المحسنات البديعية في اللغتين العربية والفرنسية، إذ تناول قضايا مثل الجناس والتورية، محاولًا إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما. إلا أنّ ملاحظاته لم تتوقف عند حدود "الأصول والمباني وتصريفات المفردات"، بل تجاوزتها إلى دراسة الظواهر البلاغية، مما يعكس رؤيته للغة بوصفها بنية متكاملة تتجلى في مستويات صوتية، وصرفية، وتركيبية، وبلاغية(٤٠).

لقد مكّن هذا النهج الطهطاوي من كسر عزلة اللغة العربية، وإدخالها في سياق مقارنة علمية مع غيرها من اللغات، ليس بهدف التقليل من شأنها أو إثبات تفوقها، بل لكشف مدى تعقيد النظم اللغوية وتنوعها، وإبراز **أهمية الاعتراف بتعددية اللغات دون الخضوع لنزعة تفاضلية مغلقة** .يمكن القول إنّ مشروع الطهطاوي لم يكن مجرد محاولة لغوية، بل كان جزءًا من **رؤية نهضوية تستهدف تحرير الوعي العربي من الأحكام المسبقة والانفتاح على أنماط التفكير الحديثة.**

من هذا المنطلق، لا يمكن فصل تأثره بالمنهج المقارن عن تكوينه الفكري العريض، واحتكاكه برموز الفكر اللغوي الأوروبي، لا سيما **سلفستر دو ساسي وتلامذته**، وإدراكه العميق للمسار الجديد الذي اتخذته اللسانيات الحديثة في الغرب، مع رواد المنهج المقارن مثل **فرانز بوب**

(Bopp)، الذي كان أحد تلامذة ساسي في الدراسات العربية[٤١]. لقد سمح له هذا الاطلاع المبكر بالتفاعل مع تطورات البحث اللغوي في عصره، واستيعاب التحولات التي شهدها علم اللغة المقارن، مما جعله حلقة وصل بين التقليد اللغوي العربي والمناهج اللسانية الحديثة.

ويُعَدُّ جرجي زيدان (1861–1914) من أبرز المفكرين العرب الذين حاولوا تطبيق المنهج التاريخي – المقارن في الدراسات اللغوية، مستندًا إلى تطورات الفكر اللساني الأوروبي في القرن التاسع عشر، لا سيما تلك المستوحاة من الفيلولوجيا المقارنة التي ظهرت في ألمانيا وفرنسا. وقد عكست أعماله، وعلى رأسها "الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (1886) "و"تاريخ اللغة العربية" (١٩٠٤)، اهتمامه العميق بتطور اللغة العربية، ومحاولاته الرامية إلى إدخال علم اللغة التاريخي – التطوري إلى المجال العربي.

إن تأثر زيدان بالفكر الغربي يتجلى من خلال علاقته بالمستشرقين البارزين مثل تيودور نولدكه وويليام رايت، واطلاعه على أعمال رواد علم اللغة المقارن مثل أوغست شلايشر وماكس مولر وإرنست رينان. وقد انعكس هذا التأثر في رؤيته اللغوية، التي استندت إلى فكرة الأصل المشترك للغات، ومحاولته تفسير نشأة العربية ضمن تطور تاريخي مقارن[٤٢].

اعتمد زيدان في تحليله لأصل الكلمات في العربية على أطر مقارناتية مأخوذة من الفكر اللغوي الأوروبي، خصوصًا من المدرسة الألمانية في النحو المقارن. وقد طرح خمس قضايا أساسية[٤٣]:

١. الألفاظ المتقاربة في اللفظ والمعنى تعود إلى أصل واحد.
٢. الحروف التي تؤدي وظائف نحوية (كالجر والعطف) كانت في الأصل ألفاظًا مستقلة ذات دلالة معنوية.
٣. الألفاظ ذات الدلالة الذاتية تُرد إلى أصول ثنائية أو أحادية المقطع، غالبًا مستمدة من محاكاة الأصوات الطبيعية (ما يُعرف اليوم بنظرية المحاكاة الصوتية).
٤. الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها تُرد إلى أصل لفظي واحد عبر الاستقراء.
٥. الدلالة المجازية تنشأ عن معانٍ حسية وتتحول تدريجيًا إلى دلالات معنوية مجردة.

وقد تميّز زيدان بتحديده لمستويات البحث اللغوي، إذ ميّز بين[٤٤]:

١. الدراسة البنيوية للغة (النحو، الصرف، البلاغة).
٢. البحث التاريخي في الألفاظ ودلالاتها.
٣. المقارنة بين اللغات للكشف عن الأصول المشتركة.
٤. دراسة نشأة اللغة وعلاقتها بالتطور البشري.

ويُظهر هذا التقسيم تأثر زيدان بالفيلولوجيا المقارنة، التي تبناها رواد الفكر اللغوي في القرن التاسع عشر مثل رينان، وماكس مولر.

يظهر تأثر زيدان بالمقارنة اللغوية في مقارنته بين العربية والعبرانية، وكذلك بين العربية واللغات الآرية، محاولًا تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين هذه اللغات. ولم يكن تحليله محصورًا في الملاحظات العامة، بل توسع ليشمل الجزئيات اللغوية، مثل الضمائر والأعداد وأسماء ضروريات الحياة(٤٥).

اهتم زيدان بدراسة الضمائر بوصفها من أقدم العناصر اللغوية، مشيرًا إلى أن الضمائر تتوزع في اللغات على ثلاثة أصناف: المتكلم، المخاطب، والغائب. عند تجريد هذه الضمائر من العلامات اللغوية الملحقة بها، تظهر المشابهات بينها بوضوح عبر اللغات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يرى أن ضمير المتكلم في اللغات المختلفة يتمحور حول مقطع حلقي مشترك، مما يعكس انحداره من أصل لغوي واحد(٤٦).

أمّا فيما يتعلق بالأعداد، فقد أشار زيدان إلى أن التشابه بينها في اللغات السامية والآرية لا يمتد إلى الأعداد الكبيرة، إذ يبدو أن الطائفتين انفصلتا قبل أن تتطور الأعداد لما بعد الرقم سبعة. كما لاحظ أن بعض الشعوب البدائية لا تزال تفتقر إلى ألفاظ للأعداد التي تتجاوز الرقم خمسة، مما يعكس الأثر الثقافي والاجتماعي في تطور النظام العددي(٤٧).

يُبرز زيدان أن أسماء ضروريات الحياة، مثل "الأم"، تتسم بتشابه ملفت عبر مختلف اللغات، وهو ما يعكس قدمها وأهميتها في التواصل البشري البدائي. فقد لاحظ أن كلمة "أم" تتمحور حول الصوت "م" في معظم اللغات، بما في ذلك اللاتينية(*mater*) ، اليونانية(*mētēr*) ، السنسكريتية (*mātṛ*)، والعربية (أم)، إضافة إلى تطابقات في اللغات الصينية والمغولية والقبطية(٤٨).

لم يحظ زيدان بالتقدير الكافي في الأوساط اللغوية العربية الحديثة، إذ عدّه البعض مجرد كاتب موسوعي يفتقر إلى العمق اللغوي، كما فعل صبحي الصالح الذي وصفه بـ"السطحية" في مقارناته(٤٩). ومع ذلك، يرى بعض الباحثين، مثل عبد الصبور شاهين، أن زيدان كان رائدًا في إدخال المنهج المقارن إلى الثقافة العربية، مع بعض الأخطاء المنهجية التي تعود إلى حدود المعرفة اللسانية في عصره(٥٠).

إن تقييم أعمال زيدان يجب أن يتم في سياقها التاريخي، فهو لم يكن عالم لسانيات بالمعنى الحديث، بل كان مجددًا حاول إدخال مناهج البحث اللغوي الأوروبي إلى الثقافة العربية. وبينما تعكس بعض أطروحاته تأثرًا بالنظريات التطورية والارتقائية، يظل عمله حلقة أساسية في تطور

الفكر اللغوي العربي الحديث. إن أهمية زيدان لا تكمن في صحة نظرياته بقدر ما تكمن في أثره الريادي في تقديم اللسانيات المقارنة إلى العالم العربي، مما مهد الطريق لظهور دراسات لغوية أكثر تطورًا في العقود التالية.

ويمكن القول إن زيدان مثّل مرحلة انتقالية في الفكر اللغوي العربي، إذ أسهم في إدخال الدراسات اللسانية الحديثة، مع أنه لم يكن لغويًا متخصصًا بقدر ما كان مثقفًا نهضويًا حاول إعادة قراءة العربية في ضوء المناهج الحديثة. وعلى الرغم من التجاوزات المنهجية التي شابت أعماله، فإن تأثيره في الدراسات اللغوية العربية يظل غير قابل للإغفال.

وقد مثّل جبر ضومط (١٨٥٩–١٩٣٠) امتدادًا فكريًا لرؤية جرجي زيدان في مقاربة تطور اللغة العربية من منظور تاريخي–مقارن، إذ سعى إلى استكمال هذا المشروع بطرح رؤية جديدة تستند إلى تصورات فلسفية حديثة، مستلهمةً من الفكر اللساني الأوروبي في القرن التاسع عشر. فبينما ركّز زيدان على البعد التاريخي في نشأة اللغات وتطورها، تبنّى ضومط المنهج ذاته، لكنه حاول توسيعه ليشمل دراسة التحولات اللغوية ضمن سياقات اجتماعية وثقافية أوسع.

في كتابه "فلسفة اللغة العربية وتطورها(1929) "، حاول ضومط استكشاف العلاقة بين الجوهر والعرض في اللغة، مستلهمًا أفكاره من المدرسة الفيلولوجية الحديثة، ومستلهمًا أطروحات مفكرين مثل أوغست شلايشر وماكس مولر في رؤيتهم للغة ككائن حي نامٍ ومتطور[٥١].

ومع تأثره باللسانيات الغربية، فقد ظلَّ ضومط مرتبطًا بتقاليد الدرس اللغوي العربي، إذ سعى إلى إيجاد خطاب توفيقي بين الموروث العربي والمناهج الأوروبية، مما جعله أحد أعمدة الفكر اللغوي الحديث في العالم العربي.

يرى ضومط أن جوهر اللغة لا يكمن في ألفاظها الفردية، بل في بُناها العميقة التي تحكم تشكيلها الداخلي. فاللغة، كما يصفها، تتكون من عناصر جوهرية ثابتة وعناصر عرضية متغيرة، بحيث تشكل العناصر الجوهرية الأساس الذي يستحيل تغييره دون المساس بالهوية اللغوية. ومن أبرز هذه العناصر[٥٢]:

- التصنيف النحوي الأساسي (أسماء، أفعال، حروف).
- الاشتقاق كنظام بنيوي حتمي يحكم تطور المفردات.
- الأنماط الصرفية التي تسمح بإنتاج الكلمات دون المساس بالبنية العميقة للغة.

في المقابل، يضع ضومط عناصر مثل الإعراب والمفردات المتغيرة ضمن نطاق العرضيات، مما يثير جدلًا حول موقع الإعراب في بنية العربية، وهو ما سنناقشه في الفقرة التالية.

يقدم ضومط أطروحة مثيرة حول الإعراب، إذ يعده عنصرًا عرضيًا في بنية العربية، مشيرًا إلى أن فقدانه في بعض اللغات السامية الأخرى يدل على عدم جوهريته. ويرى أن الإعراب ليس جزءًا من البنية الجوهرية للغة العربية، بل هو مجرد وسيلة لتوضيح العلاقات النحوية، يمكن الاستغناء عنها إذا وجدت أدوات أخرى تؤدي الوظيفة نفسها(٥٣).

إلا أن هذا الطرح، مع وجاهته المقارنة، يواجه انتقادات حادة، إذ يرى بعض الباحثين أن الإعراب ليس مجرد زينة لغوية، بل نظام رمزي معقد يعكس البنية العميقة للعلاقات النحوية والدلالية في العربية، على غرار ما طرحه جورجي زيدان في كتابه "الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية"، إذ يؤكد أن الإعراب يسمح للعربية بالحفاظ على المرونة التركيبية دون الحاجة إلى تغيير ترتيب الكلمات(٥٤).

هذا الصراع بين الرؤيتين يكشف عن التوتر بين النزعة التاريخية – المقارنة التي يتبناها ضومط، والتي ترى في الإعراب مجرد مرحلة تطورية، وبين الرؤية البنيوية – الوظيفية التي ترى فيه عنصرًا جوهريًا متجذرًا في النظام اللغوي العربي.

يرى ضومط أن اللغة العربية لم تكن كيانًا ثابتًا، بل كانت دائمًا في حالة تغير ديناميكي، وهو ما يتضح من اختلاف اللهجات العربية باختلاف الأقاليم. ففي رأيه، لم تعد العربية كما كانت في العصور القديمة، بل خضعت لتحولات صوتية وتركيبية عميقة، مما أدى إلى بروز اختلافات جوهرية بين اللهجات الحديثة(٥٥).

هذا الطرح يتلاقى مع ما قدمه أنستاس الكرملي في كتابه "نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها " (1938)، إذ يؤكد أن ثنائية الفصحى والعامية ليست ظاهرة حديثة، بل تعود إلى العصور الأولى، نتيجة التفاعل الحضاري بين العرب والشعوب المجاورة.

يشير ضومط إلى أن العربية لم تكن معزولة عن المؤثرات الخارجية، بل تعرضت لموجات من الاقتراض اللغوي، خاصة من الفارسية، السريانية، واليونانية قبل الإسلام، ثم من اللغات الأوروبية في العصر الحديث(٥٦).

هذا الرأي يتوافق مع ما طرحه جورجي زيدان في كتابيه "الفلسفة اللغوية" و"تاريخ اللغة العربية"، إذ يرى أن العربية اقتبست من الفارسية واليونانية نتيجة التأثير الحضاري، مما أدى إلى إدخال مصطلحات جديدة، خاصة في المجالات الفلسفية والعلمية.

يبدو أن ضومط تبنّى مفهوم "اللغة ككائن حي"، وهو المفهوم الذي نَظَّر له أوغست شلايشر، إذ يرى أن اللغة تخضع للتطور الطبيعي تمامًا كما يحدث مع الكائنات الحية، عبر عمليات النمو،

التحول، والاضمحلال ويعبر ضومط عن هذا المفهوم بقوله ((أن اللغة العربية قد نشأت كما تنشأ كل الأجسام الحية والمتوسطة واعتورها التغيير والتبديل فلا يحتمل أن ألف وأربعمائة سنة تبقى فيها على حالها تماما))[٥٧].

ومع أن ضومط قدم رؤية عميقة حول تطور اللغة العربية، فإن أعماله لم تكن خالية من التأثر بالمناهج الغربية، خاصة تلك التي تبناها جرجي زيدان قبله. إن النهضة العربية الحديثة استلهمت من النظريات الأوروبية، لكنها أعادت توظيفها ضمن إطار ثقافي عربي خاص.

يمثل جبر ضومط حالة انتقالية في الفكر اللغوي العربي، إذ حاول إعادة قراءة العربية في ضوء المناهج الحديثة، لكنه لم يكن لغويًا محترفًا بقدر ما كان مفكرًا تاريخيًا. إذ قدم رؤية تاريخية – مقارنة لتطور اللغة، مستفيدًا من الفيلولوجيا الحديثة. وقد بالغ في التقليل من أهمية الإعراب، مما أثار جدلًا بين الباحثين. ومع هذه التحديات يظل تأثيره حاسمًا في إدخال الفكر اللساني الحديث إلى الدرس العربي، مما يجعل أعماله جزءًا من التأسيس الفكري للبحث اللغوي الحديث في العالم العربي.

في سياق المساعي الفكرية التي بَذَلها عددٌ من المفكرين العرب لتأصيل الدراسات اللغوية وفق المنهج التاريخي – المقارن، انصبّ اهتمام **أنستاس ماري الكرملي (١٨٦٦–١٩٤٧)** على استثمار الأدوات الفيلولوجية الأوروبية لإثبات مكانة العربية ضمن اللغات السامية، بل وربطها باللغات الهندو–أوروبية، ولا سيما الإغريقية واللاتينية، مما يعكس رؤية تتجاوز الإطار التقليدي لبحث نشأة اللغة وتطورها.

إلا أن مقاربته اللغوية شابتها نزعة تأويلية اتخذت طابعًا **إيديولوجيًا وقوميًا**، إذ دفعه حماسه للعربية إلى محاولة **إثبات أسبقيتها** على غيرها من اللغات، مما أوقعه في **تأويلات لغوية غير قائمة على أسس علمية دقيقة** .وفي كتابه الشهير **"نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها " (1938)**، قدّم قراءة مقارنة للعربية، محاولًا تفسير تاريخها اللغوي في ضوء **فقه اللغة المقارن**، لكنه في كثير من الأحيان **لم يلتزم بالقوانين الصوتية والتاريخية الصارمة** التي تحكم العلاقة بين اللغات[٥٨].

انطلق الكرملي في أبحاثه من فرضية أن **اللغات السامية تنحدر من أصل مشترك**، لكنه رفض التصورات التي تعطي الأولوية للعبرية أو الآرامية، مؤكدًا أن **العربية ليست مجرد فرع من اللغات السامية، بل هي الأصل الأقدم لهذه العائلة اللغوية** .وهو بذلك يعارض التصورات التقليدية

التي تبنّاها مستشرقون مثل **إرنست رينان**، الذي رأى أن **اللغات السامية تشترك في أصولها الصوتية والصرفية، لكنها تطورت في اتجاهات مختلفة وفق عوامل حضارية واجتماعية**.

يقول الكرملي في هذا السياق ((*إنّ اللغات السامية كلها تتشابه بعضها مع بعض، ولا تكون الكلمة العربية من العبرية أو الآرامية إلا إذا كانت الكلمة خاصة بشؤون بني إرم أو بني إسرائيل، أما الألفاظ العامة المشتركة بين الساميين جميعًا، فليس ثمّة لغة أفضل من لغة، ولا أسبقية وضع لهذا القوم دون قوم آخر*))[٥٩]. لكن هذا الطرح لم يكن متماسكًا علميًا، إذ إن **اللسانيات التاريخية تعتمد على قوانين التطور الصوتي** لإثبات القرابة اللغوية، وليس على محاولات إثبات الأسبقية الزمنية للغة ما على غيرها[٦٠].

من أبرز ما ميّز دراسات الكرملي أنه لم يقتصر على **اللغات السامية**، بل ذهب إلى **عقد مقارنات بين العربية واللغات الهندو–أوروبية**، وخاصة **الإغريقية واللاتينية**، محاولًا إثبات وجود علاقة بينهما. يقول الكرملي: ((*ألّف جمهور من علماء اللغة في الغرب تصانيف مختلفة في مقابل اللغة اليونانية بما يجانسها من الألفاظ في سائر لغات العالم، فنجح بعضهم، وأخفق كثيرون. والذين أفلحوا في سعيهم، لم يعارضوا الكلم اليونانية بالكلم العربية؛ وذلك إما لقصر نظرهم في لغتنا الشريفة، وإما لجهلهم إياها، فإن لم يكن جهلا عاما، فلا أقل من أنه جهل محدود*))[٦١]. وقد حاول إثبات أن بعض الكلمات اليونانية لها أصل عربي قديم، ومن الأمثلة التي قدمها: مفردة abake وتعني الأخرس، أو الذي لم ينفتق لسانه بعد، والساذج السليم الصدر، وهي من أصل عربي من مادة (ب ك)، التي تدل عل الفقر، فقر في النطق، وفقر في الصدر[٦٢].

وفي الحقيقة أن هذه المقارنات **لم تكن قائمة على أسس لغوية دقيقة**، بل كانت **محض تشابهات صوتية غير خاضعة لقوانين الاشتقاق أو التطور الصوتي**، مما جعلها أقرب إلى **التكلف التأويلي** منها إلى **التحليل اللساني الدقيق**[٦٣].

قدم الكرملي إسهامات مهمة في إدخال **المنهج التاريخي – المقارن** إلى الدراسات اللغوية العربية، بيد أن محاولاته **لتوسيع دائرة المقارنات** جعلته يقع في **تأويلات لغوية غير دقيقة**. ومن أبرز الانتقادات التي وُجِّهت إليه[٦٤]:

- **عدم التمييز بين التشابه العرضي والقرابة اللغوية:** ليس كل تشابه صوتي يعني بالضرورة وجود علاقة جينية بين اللغات.
- **إغفال القوانين الصوتية والتاريخية:** لم يلتزم بالقواعد التي وضعها **علماء اللسانيات المقارنة**، مثل **جريم وبروكلمان**.

- **التأثر بالنزعة القومية:** إذ حاول إثبات **أسبقية العربية** بشكل غير مدعوم بأدلة لسانية علمية.

وعلى الرغم من أن منهج الكرملي لم يكن خاليًا من **المبالغة التأويلية**، فقد **أسهم في التأسيس للدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي**، مما جعله أحد **الجسور الفكرية بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة**، إذ أسس لمرحلة جديدة من البحث اللغوي، حتى وإن كان بعض استنتاجاته **محل جدل علمي واسع**.

ومثلما انشغل أنستاس ماري الكرملي بالمنهج التاريخي – المقارن، محاولًا ربط العربية بلغات سامية وهندو–أوروبية، فإن **مرمرجي الدومينيكي** بدوره كرّس جهوده لمبحث الجذور الثنائية في اللغات السامية، إذ قدّم نظرية تفترض أن الأصول الأولى في العربية وأخواتها ليست ذات جذور ثلاثية، بل تعود إلى ثنائية الجذر. وقد طرح هذا التصور بشكل موسّع في كتابه "المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية.(1937) "

ويبدو أن تمكنه من عدة لغات سامية، مثل العبرية والسريانية والآرامية، كان له أثرٌ كبير في دعم طرحه المقارن، إذ قام بتحليل المفردات العربية في ضوء نظائرها السامية، مما مكّنه من تقديم بعض التفسيرات الجديدة حول تطور بنية الألفاظ العربية.

استند الدومينيكي في كتابه إلى فرضية لغوية تفترض أن الجذور الثنائية كانت الأساس الأولي لنشأة المفردات في العربية، ثم تطورت لاحقًا إلى جذور ثلاثية ورباعية. وقد ذهب إلى القول بأن: ((الثنائية: هي النظرية القائلة بأن الأصول في العربية –وكذلك في أخواتها السامية– ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين. إذن من شأن الثلاثيات أن ترد إلى الثنائيات))[٦٥].

ولإثبات نظريته، قدّم تحليلات لبعض الكلمات العربية، مثل:

١. (علم): ((فإذا كان على وزن (فعَل)، كان الثنائي الصادر عنه (عَلْ)، والحرف الزائد فيه هو (الميم) ... وإذا كان الوزن (فعِل)، كان أصل اشتقاقه من ثنائي آخر، وهو (لَمَّ) أي جمع ... بزيادة العين))[٦٦]
٢. (نهر) أرجعها إلى ثلاثة جذور ثنائية هي (هر)، (نه)، و(نر):

(هر) هرهر، بزيادة النون: (جرى، اتسع).

(نه) نهنه، بزيادة الراء: (زجر).

(نر) نار، بزيادة الهاء: (أضاء)[٦٧].

وقد ذهب عدد من اللسانيين العرب إلى رفض هذا الطرح بوصفه تفسيرا متكلفًا، إذ إن التلاعب بالأصول اللغوية بهذه الطريقة يؤدي إلى فقدان البنية الاشتقاقية المتماسكة للغة العربية[٦٨].

لا يُمكن إنكار أن مرمرجي الدومينيكي قدّم إسهامات رائدة في مجال المقارنة اللغوية بين العربية وأخواتها السامية، وأسهم في طرح أسئلة جديدة حول أصل الألفاظ العربية .إلا أن مبالغته في تبنّي النموذج الثنائي جعلت استنتاجاته محل جدل واسع.

وبينما تبقى بعض تحليلاته مفيدة في فهم التشابهات الصوتية بين العربية واللغات السامية، فإنّ اعتماده الكلّي على الثنائية كقاعدة مطلقة دون مراعاة الأوزان الصرفية والاشتقاقية المتأصلة في اللغة العربية، يُضعف من قوة نظريته ويجعلها بحاجة إلى مراجعة أعمق.

لقد كان لمرمرجي الدومينيكي أثرٌ بارز في إحياء الدراسات اللغوية المقارنة بين العربية واللغات السامية، إذ قدم مقترحات قد تكون مفيدة في بعض الحالات، لكنها تفتقر إلى الدقة العلمية في تعميمها على جميع المفردات العربية.

وإذا كان الباحثون اللسانيون اليوم يميلون إلى دراسة التطور اللغوي في إطار قواعد صوتية وصرفية صارمة، فإنّ أعمال الدومينيكي تبقى محاولة جريئة ولكنها تحتاج إلى ضبط منهجي، بعيدًا عن التأويلات غير الموثوقة.

الخاتمة

يمثل البحث في المنهج التاريخي – المقارن نافذة لفهم اللغات في تطورها التاريخي، لكنه ليس منهجًا مكتملًا أو معصومًا من النقد. لقد قدم إجابات مهمة حول أصول اللغات وتطورها، لكنه لا يزال يواجه تحديات تتطلب إعادة النظر في بعض فرضياته، واستكماله بأدوات أكثر دقة لمواكبة التطورات الحديثة في علم اللسانيات. وبعد استعراض تطور المنهج التاريخي – المقارن في الفكر اللساني، يمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

١- يُعد هذا المنهج من أقدم المناهج العلمية في دراسة اللغات، حيث يسعى إلى اكتشاف الخصائص المشتركة بين اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد، وتحليل تطورها عبر الزمن.

٢- إن **وليام جونز** لم يكن هو من بلور المنهج التاريخي – المقارن، بل **فرانس بوب** هو **أول من وضع دراسة مقارنة منهجية** بين اللغات الهندو–أوروبية، مما جعله **الأب الحقيقي للمنهج التاريخي – المقارن.**

٣- إن **نظرية الموجات(Wave Theory)** ، التي طرحها **يوهان شميدت (Johannes Schmidt)في ١٨٧٢**، تعد **بديلًا لنظرية شجرة النسب**، إذ تفترض أن **التغيرات اللغوية لا تحدث عبر انقسامات حادة بين اللغات، بل تنتشر تدريجيًا على شكل موجات متداخلة.**

٤- إن قانون فرنر(Verner's Law) ، الذي وضعه كارل فرنر(1875) ، جاء لتفسير الاستثناءات في قانون غريم، إذ أكد أن ما كان يُعتقد أنه "استثناءات" في التغيرات الصوتية يمكن تفسيره وفق أنماط لغوية منتظمة، مما عزز من مكانة القوانين الصوتية في الدراسات اللسانية التاريخية.

٥- تطوَّر المنهج أكثر مع النحاة الجدد الذين أكدوا على اطراد القوانين الصوتية، وسعوا إلى جعل علم اللغة أكثر دقة، على غرار العلوم الطبيعية.

٦- على الرغم من أن المنهج المقارن لم يكن مصطلحًا علميًا مستخدمًا عند العرب، فإن المقارنات اللغوية كانت موجودة منذ زمن بعيد، كما ظهر عند الخليل بن أحمد وابن حزم، اللذين أشارا إلى التشابه بين العربية واللغات السامية الأخرى.

٧- في عصر النهضة، حاول رواد مثل رفاعة الطهطاوي وجرجي زيدان إدخال هذا المنهج إلى الدراسات العربية، حيث قدموا مقارنات بين العربية واللغات الأوروبية والسامية.

٨- واصل جبر ضومط وأنستاس الكرملي تطوير الدراسات المقارنة، حيث ركز الأول على تطور اللغة العربية، بينما حاول الثاني ربط العربية باللغات الهندو–أوروبية، رغم وقوعه في تأويلات لغوية غير دقيقة.

٩- قدّم مرمرجي الدومينيكي نظرية الجذور الثنائية، التي تفترض أن الأصول الأولى في العربية وأخواتها ليست ذات جذور ثلاثية، بل ثنائية، لكن هذا الطرح واجه انتقادات واسعة بسبب افتقاره إلى أدلة صوتية وصرفية صارمة.

الهوامش

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت ١٩٨٨، ١٤/ ٣٠٠.

(٢)ظ: الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق أحمد عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ٤٧٤.

(٣) مشـتاق عباس معن، المعجم المفصـل في مصـطلحات فقه اللغة المقارن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٢، ١٢٢.

(٤) م. ن ١٤- ١٥.

(٥) ظ: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ١٩٩٨، ١٧٧.

(٦)ظ: محمد حسن عبد العزيز، علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ١٥٣.

(٧) ظ: جورج مونين، *تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين*، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، ١٨٥.

(٨)ظ: م. ن ١١٩-١٢٧.

(٩) ظ: محمد حسن عبد العزيز، علم اللغة الحديث، ٢٧٨.

(١٠) ظ: ر.هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ٢٧٢.

(١١) ظ: عبده الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ١٣.

(١٢) ظ: جورج مونين، *تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين*، ١٦٢.

(١٣) مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت- دمشق، ط٢، ١٩٩٩، ١٣.

(١٤) ظ: ر.هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ٨٥.

(١٥)ظ: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ٤٩.

(١٦)ظ: م.ن ٤٩- ٥٠.

(١٧) ظ: عبد القادر شاكر، مناهج البحث اللغوي، مجلة حوليات التراث، العدد٩، ٢٠٠٩، ٨٧.

(١٨) ظ: صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، السعودية، ط١، ١٩٨٤، ٥٩- ٦٠.

(١٩) ر.هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ٢٩٨.

(٢٠)ظ: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني ٥٧.

(٢١) ظ: ر.هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة ٢٩٤

(٢٢)ظ: ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني ٥٩.

(٢٣) ظ: ر.هـ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة ٢٩٦- ٢٩٧.

(٢٤) عبد الجليل مرتاض، التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٥، ١٢١.

(٢٥)ظ: جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ٢١١.

(٢٦) ظ: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، ط٢، ٢٠٠٥.

(٢٧)جورج مونين، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ٢١٢.

(٢٨) ظ: فندريس، اللغة، ترجمة عبد الرحمن الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلوسكسونية، ١٩٥٠، ٧١.

(٢٩) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٥، ٢٣.

(٣٠) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد، ١٩٦٧، ١/ ٢٣٢.

(٣١) ظ: أبو حاتم الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين الهمداني، القاهرة، ١٩٥٧، ١/ ٧٧.

(٣٢) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، مطبعة الامام (د.ت)، ١/ ٣٠.

(٣٣) السهيلي، التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، القاهرة، ١٩٣٨، ١١.

(٣٤) ظ: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، القاهرة، ١٣٢٨، ٤/ ١٦٢.

(٣٥) ظ: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨، ٣٣٣.

(٣٦) ظ: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات العربية المعاصرة: دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٣٦.

(٣٧) ظ: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة – حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٣١.

(٣٨) ظ: م. ن.

(٣٩) ظ: رفاعة رافع الطهطاوي، *الأعمال الكاملة* لرفاعة رافع الطهطاوي التمدن والحضارة والعمران، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، مكتبة الأسرة، سلسلة التراث ١٢٥.

(٤٠) ظ: حافظ إسماعيلي علوي، *اللسانيات العربية المعاصرة*، ٣٦.

(٤١) ظ: م.ن.

(٤٢) ظ: جورجي زيدان، سلسلة أعلام العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠، ١٧٧–١٧٨.

(٤٣) ظ: جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تاريخ اللغة العربية، دار الحداثة، ط١، ١٩٨٧، ٦٣–١٣٩.

(٤٤) ظ: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ٣٩– ٤٠.

(٤٥) ظ: جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية، ٤٥– ٥٠.

(٤٦) ظ: م. ن ٤٥

(٤٧) ظ: م. ن ٤٦– ٤٧.

(٤٨) ظ: م. ن ٤٨.

(٤٩) ظ: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠ / ١٩٨٠، ١١.

(٥٠) ظ: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥، ٧٨.

(٥١) ظ: جبر ضومط، فلسفة اللغة العربية وتطورها، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة، ١٩٢٩، ١١٣.

(٥٢) ظ: م. ن ١١٨.

(٥٣) ظ: م. ن ١١٨.

(٥٤) ظ: جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ١٤٣.

(٥٥) ظ: جبر ضومط، فلسفة اللغة العربية وتطورها، ٥٢.

(٥٦) ظ: م.ن.

(٥٧) أنوار الجندي، العربية بين حماتها وخصومها، القاهرة، (د.ت) ١٨٨.

(٥٨) ظ: انستاس ماري الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨، ٦٧.

(٥٩) الكرملي، *نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، ٦٧.*

(٦٠) ظ: أنطوان ماييه، علم اللســـان، في منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة محمد مندور، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ١٦٩.

(٦١) *الكرملي، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، ١٩٣٥، ٢٦٩.*

(٦٢) ظ: م. ن ٢٧٠.

(٦٣) ظ: مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٥، ١٢٩.

(٦٤) ظ: م. ن.

(٦٥) مرمرجي الدومنيكي، المعجمية العربية على ضـوء الثنائية والألسـنية السـامية، مطبعة الآباء الفرنسـيين في القدس، ١٩٣٧، ٦.

(٦٦) م. ن ١٢٩– ١٣١.

(٦٧) ظ: م. ن ١٣٧.

(٦٨) ظ: عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسـة النحو العربي في ضـوء اللغات السـامية، مطبعة الشـبكشـي، القاهرة، ط١، ١٩٥١، ١٧.

المصادر والمراجع

١– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت– دمشق، ط٢، ١٩٩٩.

٢– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراســة لقضــية التأثر والتأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨.

٣– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، ط٢، ٢٠٠٥.

٤– انســـتاس ماري الكرملي، *مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، ١٩٣٥.*

٥– انستاس ماري الكرملي، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨.

أنطوان ماييه، علم اللسان، في منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة محمد مندور، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

٦– أنوار الجندي، العربية بين حماتها وخصومها، القاهرة، (د.ت).

٧– جبر ضومط، فلسفة اللغة العربية وتطورها، مطبعة المقتطف والمقطم، القاهرة، ١٩٢٩.

٨– جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تاريخ اللغة العربية، دار الحداثة، ط١، ١٩٨٧.

٩- جورج مونين، *تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين*، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق.

١٠- جورجي زيدان، سلسلة أعلام العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠.

١١- أبو حاتم الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين الهمداني، القاهرة، ١٩٥٧.

١٢- حافظ إسماعيلي علوي، *اللسانيات العربية المعاصرة: دراسة تحليلية في قضايا التلقي وإشكالاته*، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

١٣- ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة الامام (د.ت).

١٤- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، القاهرة، ١٣٢٨.

١٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد، ١٩٦٧.

١٦- دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٥.

١٧- ر.هـــ . روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

١٨- رفاعة رافع الطهطاوي، *الأعمال الكاملة* لرفاعة رافع الطهطاوي التمدن والحضارة والعمران، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة، مكتبة الأسرة، سلسلة التراث.

١٩- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق أحمد عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

٢٠- السهيلي، التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، القاهرة، ١٩٣٨.

٢١- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٠ / ١٩٨٠.

٢٢- صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، السعودية، ط١، ١٩٨٤.

٢٣- عبد الجليل مرتاض، التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، دار هومه، الجزائر ٢٠٠٥.

٢٤- عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.

٢٥- عبد القادر شاكر، مناهج البحث اللغوي، مجلة حوليات التراث، العدد٩، ٢٠٠٩.

٢٦- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية، مطبعة الشبكشي، القاهرة، ط١، ١٩٥١.

٢٧- عبده الراجحي، فقه اللغة في كتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٢٨- فندريس، اللغة، ترجمة عبد الرحمن الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلوسكسونية، ١٩٥٠.

٢٩- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ١٩٩٨.

٣٠- محمد حسن عبد العزيز، علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١١.

٣١- مرمرجي الدومنيكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس، ١٩٣٧.

٣٢- مشتاق عباس معن، المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة المقارن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٢.

٣٤- مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، بغداد ١٩٥٥.

٣٥- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة – حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٣٦- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت ١٩٨٨.

٣٧- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.